|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثاني - جنيف، 15-13 سبتمبر 2017** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-2/4-A** |
| **3 أغسطس 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| مساهمة من جمهورية البرازيل الاتحادية |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية |

وفقاً للمحضر الموجز للجلسة العامة الرابعة لدورة المجلس لعام 2017 (انظر الفقرة 12.1 ب[الوثيقة C17/121](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0121/en))، يشرفني أن أحيل إلى فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية مساهمة مقدمة من **جمهورية البرازيل الاتحادية** إلى المجلس في دورته لعام 2017 ([الوثيقة المرجعية C17/95](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0095/en)).

هولين جاو
الأمين العام

جمهورية البرازيل الاتحادية

استعراض لوائح الاتصالات الدولية

مقدمة

نشطت البرازيل في دعم المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT-12). وشاركنا بمساهمات عديدة في جميع الاجتماعات التحضيرية لأفرقة عمل المجلس. وقدمنا 77 مقترحاً إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، وشاركنا في التوقيع على 17 مقترحاً من لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL). وأوفدنا 40 مندوباً إلى المؤتمر، وشاركنا بنشاط في جميع الاجتماعات. وفي النهاية، وقعنا على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 دون أي تحفظات. وتلتزم البرازيل التزاماً صارماً بلوائح الاتصالات الدولية (ITR) لعامي 1998 و2012 وتمتثل لها.

وتعرض هذه الوثيقة آراء البرازيل بشأن عملية استعراض لوائح الاتصالات الدولية. وتدرك البرازيل أن المسائل الرئيسية على بساط البحث هي التالية:

• قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية، بما في ذلك قضايا مجال التطبيق ووتيرة الابتكار؛

• الحاجة إلى استعراض دوري للوائح الاتصالات الدولية؛

• تكاليف عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية (WCIT)؛

• الآثار المترتبة فيما يتعلق بالتعاون الدولي وسمعة الاتحاد.

قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية

تسود وجهتا نظر بشأن **قابلية تطبيق** لوائح الاتصالات الدولية:

1 "الرأي 1": لا لزوم للوائح الاتصالات الدولية لأن المنافسة في السوق والسياسات التنظيمية الوطنية و/أو الاتفاقات الثنائية تكفي لتقديم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل على الصعيد العالمي؛

2 "الرأي 2": لوائح الاتصالات الدولية ضرورية لأنها تضع مبادئ مشتركة لتقديم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل على الصعيد العالمي.

ويقع الرأيان 1 و2 على طرفي نقيض. وبما أن الانضمام إلى لوائح الاتصالات الدولية أمر اختياري، إذا استمر تضاد الآراء بشأن **قابلية تطبيق** لوائح الاتصالات الدولية، سيسفر المؤتمر العالمي الجديد للاتصالات الدولية عن نفس النتائج التي أسفر عنها المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012: عدم توافق في الآراء، وشقاق بين الدول الأعضاء. ولعل بعض الدول الأعضاء التي ترتأي الرأي 1 ستُحجم حتى عن حضور مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية.

وحتى بين البلدان الموقعة، لا توجد هيئات عليا للإشراف على الامتثال للوائح الاتصالات الدولية وإنفاذها، وبالتالي فإن فعالية لوائح الاتصالات الدولية وقابليتها للتطبيق تعتمد أساساً على التزام استباقي طوعي بالتعاون لحل المشاكل المشتركة في تقديم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

ويتوقف قرار مراجعة لوائح الاتصالات الدولية وعقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية على توافق إجمالي أو توافق أغلبية كبيرة على أن لوائح الاتصالات الدولية مهمة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الحدود. وبعبارة أخرى، ينبغي التوصل إلى تقارب شبه تام مع الرأي 2 قبل اتخاذ مثل هذا القرار.

وفيما يتعلق **بمجال تطبيق لوائح الاتصالات الدولية**، تواجه كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 193 دولة تحديات تنظيمية تنفرد بها تبعاً للسياق، ومستوى التطور التقني/الاقتصادي في كل سوق وطني، والحاجة إلى التدخل/التنظيم في كل بلد. فلوائح الاتصالات الدولية ليست فعّالة في حل مشاكل ذات مجال تطبيق محدود ويقتصر تأثيرها على بعض البلدان. وينبغي أن تحدد لوائح الاتصالات الدولية قواعد مشتركة لإدارة الترابط بين جميع البلدان في تقديم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وينبغي أن تعبِّر عن الالتزامات الثلاثة التالية من جانب الموقعين عليها[[1]](#footnote-1):

• تعزيز الإدارة الوطنية للتداعيات العابرة للحدود (مثل انتهاكات حقوق الملكية الفكرية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

• حماية سيادة أي دولة إذا تعرضت لهجوم (من قبيل تهديدات الأمن السيبراني)؛

• التعاون في التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها النظام العالمي (من قبيل تعطل البنية التحتية للاتصالات).

ولكي تكون لوائح الاتصالات الدولية قابلة للتطبيق، ينبغي للدول الأعضاء أن تكون مستعدة للالتزام بهذه الأهداف الثلاثة للتعاون الدولي.

وفيما يتعلق **بوتيرة الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، تتطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوتيرة مذهلة، وكثيراً ما يؤدي هذا التطور إلى تحديات تنظيمية جديدة بل وصناعات جديدة. وينبغي أن تظل القواعد التي تحكم هذا القطاع الدينامي مناسبة بغض النظر عن الوتيرة السريعة للابتكار، بمعنى أنها ينبغي أن تحكم خصائص لا تتغير كثيراً بمرور الوقت.

وقد انعقد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 بعد مضي 24 عاماً على انعقاد المؤتمر الإداري العالمي للبرق والهاتف (WATTC) لعام 1988. وبدأت الدعوات الرسمية لعقد مؤتمر آخر بعد أقل من عشر سنوات من انعقاد المؤتمر العالمي للبرق والهاتف لعام 1988، واتخذت صفة رسمية في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 بالموافقة على القرار 79. واستغرق الأمر أكثر من 14 عاماً كي يقام المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، ولم تدخل لوائح الاتصالات الدولية الجديدة حيز النفاذ إلا في عام 2015 بالنسبة إلى 89 دولة موقعة.

ولكي تكون لوائح الاتصالات الدولية فعّالة، عليها أن تصمد عبر الفجوة الزمنية الطويلة التي تتخلل مؤتمرين عالميين للاتصالات الدولية و/أو أن تحكم عناصر ومبادئ للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تتغير كثيراً بمرور الوقت.

الحاجة إلى الاستعراض الدوري للوائح الاتصالات الدولية

لوائح الاتصالات الدولية من الصكوك الرئيسية للاتحاد، ولذا ينبغي أن تُستعرض بشكل متكرر من جانب الأطراف المتأثرة والاتحاد الدولي للاتصالات. وينبغي أن تدرس في الاستعراض قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية على المدى القصير والمتوسط والطويل، وفقاً لمعايير قابلية التطبيق المذكورة أعلاه.

غير أن ذلك ينبغي ألا يُترجم إلى إنشاء أفرقة رسمية في مجلس الاتحاد أو قطاع تقييس الاتصالات، لما يترتب على ذلك من تكاليف مالية وفرص ضائعة على جميع المعنيين؛ لأن ولايتَي المجلس وقطاع تقييس الاتصالات تسمحان أصلاً بإجراء استعراض مستمر للوائح الاتصالات الدولية. ويمكن لمجلس الاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات أن يدرسا الحاجة إلى استعراض لوائح الاتصالات الدولية ومؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية بناءً على مساهمات من الأعضاء، دون الحاجة إلى الحفاظ على أفرقة عمل رسمية.

ويمكن للاتحاد (أي المجلس أو قطاع تقييس الاتصالات) أن يحتفظ بوثيقة متجددة تتضمن مقترحات لمراجعة لوائح الاتصالات الدولية. وعندما تبلغ هذه الوثيقة مستوى ناضج من توافق الآراء والتطور، يمكن للمجلس أن يدرس إمكانية مراجعة لوائح الاتصالات الدولية رسمياً.

تكلفة ومزايا عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية

كانت عملية مراجعة لوائح الاتصالات الدولية في الفترة 2012/2011 مثار جدل كبير بين الأطراف المدافعة عن الرأيين 1 و2 الموصوفين أعلاه، بدءاً من عملية الإعداد في فريق العمل التابع للمجلس حتى نهاية المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012. ولم يتحقق توافق الآراء إلا في نقاط محددة باستخدام لغة سلسة للمعاهدة في أهم المواد والأقسام الفرعية، مما أسفر عن أحكام اختيارية عملياً بالنسبة إلى الموقعين. ويمثل ذلك حصيلة أو مزايا المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012.

وشارك أكثر من 2 000 مندوب في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012. وعُقدت اجتماعات لمدة 13 يوماً بتكلفة قدرها 1,9 مليون فرنك سويسري (147 000 فرنك سويسري في اليوم). وقد كلف مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 المبلغ نفسه أي 1,9 مليون فرنك سويسري، ولكنه عُقد على مدى ثلاثة أسابيع (95 000 فرنك سويسري في اليوم). وينبغي أن تشمل التكلفة الإجمالية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية الاجتماعات التحضيرية وتكاليف ما قبل المؤتمر للبلد المضيف وتكاليف سفر جميع الوفود وجميع الأشخاص المعنيين. وكانت هناك أيضاً تكاليف كبيرة متمثلة في الفرص الضائعة على الاتحاد وجميع الأطراف المعنية (أي عدم استخدام الميزانية والوقت المخصصين للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 للقيام بأنشطة أخرى). وعقدت البرازيل، على سبيل المثال، اجتماعات مدتها أربع ساعات أسبوعياً لأصحاب المصلحة المتعددين لمدة سنة قبل انعقاد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 تحضيراً للمؤتمر. ويمثل ذلك التكاليف.

وينبغي ألا يُعقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية إلا إذا أسفرت مخرجاته عن نتائج ملموسة في سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعوض عن التكاليف المالية والفرص الضائعة التي ينطوي عليها عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية.

الآثار المترتبة فيما يتعلق بالتعاون الدولي وسمعة الاتحاد

وقع 89 بلداً، بما فيها البرازيل، على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، ولكن كان هناك انقسام واضح: إذ لم يوقع عليها أي بلد متقدم. ففشل المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 في بناء توافق في الآراء، وفي محاولة للتوصل إلى هذا التوافق في الآراء، صاغ معاهدة ضئيلة التأثير من حيث النجاعة حتى بالنسبة إلى 89 بلداً موقعاً. وقد تضررت سمعة الاتحاد الدولي للاتصالات باعتباره محفلاً فعّالاً لبناء توافق الآراء ومروجاً للتعاون الدولي. وفقد العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين ثقتهم في الاتحاد.

ولا يقوى الاتحاد على المخاطرة بالإتيان بنتيجة مماثلة.

وفي حال استيفاء جميع المعايير المذكورة أعلاه، سيقوم توافق واسع في الآراء بشأن إجراء مراجعة للوائح الاتصالات الدولية. وفي هذه الحالة، ينبغي لفريق عمل محدد تابع للمجلس أن يقوم بالعملية التحضيرية بشفافية وشمولية وكفاءة ودقة. وينبغي أن تُشرك العملية التحضيرية جميع أعضاء الاتحاد على قدم المساواة، وجميع أصحاب المصلحة من خلال عملية تشاور مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة.

وينبغي أن يتلقى المؤتمر العالمي الجديد للاتصالات الدولية من فريق العمل التابع للمجلس مقترحاً يحظى باتفاق على نطاق واسع بشأن معاهدة، وأن يقتصر نقاشه أثناء انعقاد المؤتمر على التفاصيل الدقيقة الثانوية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. كول، إنج (2013)، "مواجهة التحديات العالمية: تقييم جاهزية الإدارة"، في مدرسة Hertie للإدارة، *تقرير الإدارة*، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2013، الفصل 2، الصفحات 58-33. [↑](#footnote-ref-1)